

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
لائحة سلوك المستشارين القانونيين  
بوزارة العدل لسنة ٢٠٠٤

عملاً بالسلطات المخولة بموجب أحكام المادة ٤٨ من قانون تنظيم وزارة العدل لسنة ١٩٨٣ ، أصدر وزير العدل اللائحة الآتية نصها :

**اسم اللائحة وبدء العمل بها**

١. تسمى هذه اللائحة " لائحة سلوك المستشارين القانونيين بوزارة العدل لسنة ٢٠٠٤ " ، ويعمل بها من تاريخ التوقيع عليها .  
وقع عليها في ١٠/٨/٢٠٠٤

**تفسير**

٢. في هذه اللائحة :

- ( أ ) تكون للكلمات والعبارات الواردة فيها ذات المعاني الممنوحة لها في قانون تنظيم وزارة العدل لسنة ١٩٨٣ ،  
(ب) ما لم يقتض السياق معنى آخر :  
" سلوك " يقصد به إتيان فعل أو امتناع يحط من وظيفة المستشار القانوني وقدرها أو لا يليق بمركزه الرسمي وفق أحكام هذه اللائحة ،  
" القانون " يقصد به قانون تنظيم وزارة العدل لسنة ١٩٨٣ .

**سلوك المستشارين القانونيين**

٣. يجب على كل مستشار قانوني أن يتوخى في سلوكه العدالة والنزاهة ، وأن يكون عفيفاً ووقوراً وأن يلتزم بكل ما يعلى قدره ويحفظ كرامته ويصون سمعته وسمعة الوزارة وأن يبتعد تبعاً لذلك عن كل ما يشينه أو يحط من قدر منصبه أو يشكك في عمله وأمانته ونزاهته أو يشين العدل ، ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم يجب على المستشار القانوني في سلوكه أن :

- (أ) لا يسئ استعمال سلطة الوظيفة ،
- (ب) لا يستغل النفوذ الوظيفي ،
- (ج) لا يقبل أى هدايا من شخص لديه مصلحة فى نزاع مباشر أمامه ،
- (د) لا يفشى المعلومات السرية التى يضطلع عليها بحكم وظيفته إذا كانت سرية بطبيعتها أو إذا كانت هناك توجيهات رسمية بكتمانها ويظل الالتزام بالكتمان قائماً حتى بعد انتهاء خدمته ،
- (هـ) لا يجمع بين وظيفته بالوزارة وأى وظيفة أخرى ،
- (و) لا يمارس أى تجارة أو عمل أو الاشتراك فى إدارة أى شركة أو شراكة إلا بموافقة مكتوبة من الوزير ،
- (ز) لا يتولى أى منصب حزبي أثناء شغل الوظيفة ،
- (ح) لا يفرط فى حفظ الوثائق والمطبوعات والمستندات أو يهمل فى تداولها أو التخلص منها بطريقة غير قانونية ،
- (ط) يراعى الأمانة والإخلاص والمساواة فى المعاملة والحلم فى أداء وظيفته ،
- (ى) ينجز العمل الموكل إليه بالسرعة المطلوبة ،
- (ك) لا ينظر أو يشترك فى أى موضوع له فيه أو لأى من أفراد عائلته أى مصلحة ،
- (ل) يرتدى الزى اللائق بوظيفته وفقاً للمنشور الذى يصدره الوكيل فى هذا الشأن لتنظيم ارتداء الزى بالوزارة أمام المحاكم أو أمام الجهات الرسمية داخل البلاد وخارجها .